نقض إستدلال البراهمة بكفاية العقل، وحكمة الرب، وعدم القدرة على تمييز النبي، على إمتناع النبوة و إبطالها

Refuting the Brahmins' Argument of the Sufficiency of Reason, Divine Wisdom, and the Inability to Distinguish a Prophet as Grounds for Denying and Invalidating Prophethood

إعداد

عبد الوهاب مبارك عبد الهادي الجويسري

باحث في مرحلة الماجستير

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض

Prepared by:

Abdulwahhab Mubarak Abdulhadi Al- Juwaisri

Master's Researcher, Department of Creed and Contemporary Doctrines

Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Riyadh

Email: : Abdulwahhab@ gmail.com

Journal of Islamic Sciences
Vol.2 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025

ملخص البحث

يبين هذا البحث تقرير ثبوت أصل النبوة، والرد على اعتراضات أشهر المنكرين في كتب المقالات وهم البراهمة، ففيه التدليل على ثبوت جنس النبوة، لا ثبوت نبوة نبي معين، وتقرير هذا الإثبات بالأدلة العقلية، مع نقض بعض الشبه التي حملتهم على هذا الإنكار، بل والحكم على النبوة بالامتناع، وقد جاء البحث في مقدمة ، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي النقدي.

أهم النتائج: التعرف على بعض الشبه القديمة في إنكار النبوات، والرد عليها.

الكلمات المفتاحية: (نقض- استدلال- البراهمة- بكفاية العقل، - النبوة- وإبطالها).

Abstract:

This study clarifies the affirmation of the fundamental reality of prophethood and responds to the objections raised by one of the most prominent groups who denied it in the classical works of heresiography: the Brahmins. The research establishes evidence for the existence of prophethood as a general category⁂, rather than the prophethood of any particular prophet, and presents rational proofs for this affirmation. It also refutes the key doubts that led the Brahmins to deny—even declare impossible—the occurrence of prophethood.

The study is structured into an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion, and employs both the inductive method and the descriptive-analytical critical method.

Key Findings:

Identifying several early objections against the concept of prophethood and refuting them.

Keywords: Refutation – Argument – Brahmins – Sufficiency of Reason – Prophethood – Invalidation.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، مرسل المرسلين بالهدى والإيمان والصراط المستقيم، أما بعد:

فهذا بحث مختصر في مسألة مهمة وهي تقرير ثبوت أصل النبوة، والرد على اعتراضات أشهر المنكرين في كتب المقالات وهم البراهمة، ففيه التدليل على ثبوت جنس النبوة، لا ثبوت نبوة نبي معين، وتقرير هذا الإثبات بالأدلة العقلية، مع نقض بعض الشبه التي حملتهم على هذا الإنكار، بل والحكم على النبوة بالامتناع.

فجاء البحث بتمهيد ومبحثان ومطالب وخاتمة.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي النقدي.

واقتصرت في الشبه الواردة من البراهمة على ثلاث شبه، وهي: الاحتجاج بكفاية العقل، وحكمة الرب، وامتناع تمييز النبي عن غيره من المدعيين.

واقتصرت على نسبة هذه الأقوال لهم بما ورد في كتب المقالات الإسلامية.

خطة البحث:

مقدمة: وفيها تعريف بالبحث وحدوده، والمنهج، وبيان خطة البحث.

تمهيد: وفيه التعريف بالبراهمة.

المبحث الأول: ذكر قول البراهمة في النبوة، وشبههم في إنكارها، والحكم بامتناعها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قول البراهمة في النبوة.

المطلب الثاني: شبه البراهمة في إنكار النبوة.

المبحث الثاني: تقرير وتثبيت لأصل النبوة، ونقض لبعض شبه البراهمة.

وفيه تمهيد ومطلبان:

المطلب الأول: الرد الإجمالي بتقرير وتثبيت النبوة، ونقض مجمل لأصول الشبه المذكورة.

المطلب الثاني: الرد التفصيلي على الشبه المذكورة، وتتميم الرد المجمل.
خاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

البرهمية: ديانة قديمة من ديانات الهند، وهي من الديانات الوضعية، التي أحدثها البشر، فمن عوامل تكوينها، امتزاج عقائد الآريين - الذين غزو الهند في زمن قدر أنه ١٥٠٠ ق م - بعقائد وفلسفات الهنود، فنتج عن ذلك هذه الديانة التي تسمى بالبرهمية والبراهمة وهي الاسم القديم للديانة الهندوسية (١)، وبين الهندوسية القديمة – البرهمية - والحديثة فروق(٢).

سبب التسمية بالبرهمية:

اختُلف في سبب التسمية بالبرهمية، وسبب النسبة، على أقوال منها:

١- أن البرهمية نسبة إلى إبراهيم عليه السلام، بزعم أن البراهمة آمنوا بالله، وكذبوا رسله، إلا إبراهيم، فنُسِبوا إليه(٣).

٢- أنها نسبة إلى رجل منهم يقال له براهم، مهَّد لهم نفي النبوات(٤).

٣- نسبة إلى إلههم، فكلمة برهما في اللغة السنسكريتية معناها اسم للإله الخالق(٥).

واستدرك على القول الأول الشهرستاني قائلًا: «من الناس من يظن أنهم سُمُّوا براهمة لانتسابهم إلى إبراهيم عليه السلام، وذلك خطأ، فإن هؤلاء هم المخصوصون بنفي النبوات أصلاً ورأساً. فكيف يقولون بإبراهيم عليه السلام؟ والقوم الذين اعتقدوا نبوة إبراهيم عليه السلام من أهل الهند فهم الثنوية منهم القائلون بالنور والظلمة على رأي أصحاب الاثنين(٦)».

واستدرك الدكتور إبراهيم محمد إبراهيم على القول الثالث المبني على تفسير أصل المفردة في اللغة السنسكريتية، وأنها اسم للإله (٧).

(١) انظر: معتقدات آسيوية، كامل سعفان، (١٧٤)، مقارنة الأديان _أديان الهند الكبرى _، أحمد شلبي، (٣٩).
(٢) ارجع: معتقدات آسيوية، كامل سعفان، (١٧٤).
(٣) انظر: البرهان في معرفة عقائد الأديان، السكسكي الحنبلي، (٨٧)، فصول في أديان الهند، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، (١٩٥).
(٤) الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠١).
(٥) الأديان الوضعية في مصادرها المقدسة وموقف الإسلام منها، إبراهيم محمد إبراهيم، (٨٢).
(٦) الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠١).
(٧) الأديان الوضعية في مصادرها المقدسة وموقف الإسلام منها، إبراهيم محمد إبراهيم، (٨٢).

والأقرب: أنه لا تعارض بين القول الثاني والثالث على عقيدة البراهمة الهندوس، فقد يُجمع بينهما بأن البراهمة نسبة لرجل تجسد فيه الإله، على عقيدة الأفتار عندهم [1].

المبحث الأول: ذكر قول البراهمة في النبوة، وشبههم في إنكارها، والحكم بامتناعها

المطلب الأول: قول البراهمة في النبوة.

هذه المسألة من المسائل التي اختلفت فيها الأجوبة، فإنك تجد في كتب المقالات نسبة قول إنكار النبوة مطلقًا للبراهمة تارة، وتجد التفصيل تارة أخرى، وتجد عقيدة تنسب لهم فيها معنى التجسد ثم تفسر بالنبوة والرسالة تارة، وسبب هذا كله عدم انضباط هذه الديانة بدستور محكم فيه تحديد أمور دينهم في وقت ما، بل هذه الديانة عرض عليها التغير والتأثير منذ نشأتها إلى الوقت الحديث، فلذلك لا يمكن الجزم بنفي شيء عنهم نفيًا مطلقًا، إن كان لإثباته وجه عندهم، ومن هذا مسألة النبوة، فقد تكون مسألة منكرة في وقت، ثم أصبحت مقبولة في وقت آخر، وقد يكون الأصل قبولها ثم عرض النفي والإنكار عليها، وقد تكون النبوة عندهم لها مفهوم آخر بمعنى تجسد الرب وحلوله في البشر.

ومهما يكن هذا؛ فسأعرض تلك الآراء عرضًا مختصرًا، ثم أستخلص الأقرب من جملة تلك الآراء، فتحقيق مذهب البراهمة عامة ليس من مقصود البحث، فمقصود البحث تناول قول المنكرين منهم على ما اشتهر في كتب المقالات، سواء كان قولهم هو قول العامة منهم، أو عارضًا عليهم.

القول الأول: إن البراهمة على قسمين: مثبت للنبوة، ومنكر لها.

وممن قال بهذا: أبو بكر الباقلاني، والإيجي.

قال أبو بكر الباقلاني: «قد افترقت البراهمة على قولين:

فمنهم من جحد الرسل، وزعم أنه لا يجوز في حكمة الله سبحانه وصفته أن يبعث رسولاً إلى خلقه، وأنه لا وجه من ناحيته يصح تلقي الرسالة عن الخالق سبحانه.

وقال الفريق الآخر: إن الله تعالى ما أرسل رسولاً سوى آدم عليه السلام، وكذبوا كل مدع للنبوة سواه.

(١) معنى عقيدة الأفتار: أن ينزل الرب على الأرض على صورة بشر. انظر فصول في أديان الهند، الأعظمي، (١٩٠).

وقال قوم منهم: بل ما بعث الله تعالى غير إبراهيم وحده، وأنكروا نبوة من سواه. وهذا جملة قولهم [١].»

وقال الإيجي: «الثالثة: من قال: في العقل مندوحة عن البعثة، وهم البراهمة والصَّابئة والتناسخية، على أن من البراهمة من قال بنبوة آدم فقط، ومنهم من قال بنبوة إبراهيم فقط [٢]».

ونقل البيروني كلامًا في عقيدتهم - من كتبهم - وجاء فيه ما ظاهره أن للوحي والنبوة أصلًا عندهم، قال البيروني: «ولنورد في ذلك شيئًا من كتبهم... - ثم أورد كلامهم في عقيدتهم حتى بلغ -... إذ ليس للأمور الإلهية بالزمان اتصال، فالله سبحانه عالم متكلم في الأزل، و هو الذي كلم «براهم وغيره من الأوائل على أنحاء شتى، فمنهم من ألقى إليه كتابًا، ومنهم من فتح الواسطة إليه بابا، و منهم من أوحى إليه فنال بالفكر ما أفاض عليه[٣]».

وهناك قراءة لبعض المعاصرين الهندوس مفادها: أن العقيدة الأصيلة للهندوس – البراهمة - هي إثبات النبوة، ثم حُرِّفت إلى عقيدة الأفتار، قال الدكتور محمد ضياء الأعظمي: «وقد اتجه بعض المحققين الهنادك المحدثين في مسألة الأفتار اتجاهًا آخر أشبه بالرسالة والنبوة بعد ما عرفوا استحالة نزول الرب إلى الأرض بصورة البشر، وبدأ هؤلاء يدرسون «الفيدات» و «البران» والكتب الهندوسية الأخرى بنظرية جديدة.

وإليكم مقتطفات من عالم كبير «ستيا بركاش» SATYA (PARAKASH) الذي كتب عدة مقالات في جريدة «كانتي» الإسلامية الصادرة من دلهي حول عقيدة الرسالة في الكتب الهندوسية.

يقول: لقد جاء في الباب الثاني عشر من «ريج فيدا» ما نصه: (اكنن دوتن ورى ما هي) ترجمته: نحن ننتخب أكنى رسولاً. أكنى - اسم الرسول. دوتن - الرسول. وري - ننتخب صيغة المتكلم، والجمع للتعظيم.

ولكن يفسر العلماء السابقون هذا النص بأن كلمة «دوتن» معناها الإله، و»أكنى» هو إله النار. إلا أن هناك نصًّا آخر في نفس الفيدا يرد هذا التفسير وهو: «منوشياسوا كنمن». ترجمته: إنما أكنى بشر. مثل هذه النصوص يستدل بها هذا العالم بأن عقيدة الأفتار محرفة في الهندوسية،

(١) انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، (١٢٦-١٢٧).
(٢) المواقف، عضد الدين الإيجي، (٥٥٧).
(٣) انظر: تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، البيروني، (٢١).

والعقيدة الصحيحة هي الرسالة والنبوة كما في الأديان السماوية[١].»

القول الثاني: نسبة إنكار النبوة للبرهمية بإطلاق.

وممن قال بهذا القول ابن حزم والجويني والشهرستاني.

قال ابن حزم: «ذهبت البراهمة وهم قبيلة بالهند فيهم أشراف أهل الهند ...، وهم يقولون بالتوحيد على نحو قولنا إلا أنهم أنكروا النبوات[٢]».

فأطلق القول ولم يفصل.

وكذلك أطلقه الجويني فقال: «قد أنكرت البراهمة النبوءات[٣].».

أما الشهرستاني فقد نسب الإطلاق لهم، وخطَّأ من فصل في حالهم فقسمهم إلى مثبت ومنكر، قال: «من الناس من يظن أنهم سُمُّوا براهمة لانتسابهم إلى إبراهيم عليه السلام، وذلك خطأ، فإن هؤلاء هم المخصوصون بنفي النبوات أصلاً ورأساً. فكيف يقولون بإبراهيم عليه السلام؟ والقوم الذين اعتقدوا نبوة إبراهيم عليه السلام من أهل الهند، فهم الثنوية منهم القائلون بالنور والظلمة على رأي أصحاب الاثنين، وقد ذكرنا مذاهبهم، وهؤلاء البراهمة إنما انتسبوا إلى رجل منهم يقال له براهم، وقد مهَّد لهم نفي النبوات أصلاً، وقرر استحالة ذلك في العقول بوجوده.[٤]»

والذي يهمنا بعد هذا العرض هو قول البراهمة المنكرين للنبوة الحاكمين بامتناعها، وبنى هؤلاء قولهم على شبه وأوهام.

المطلب الثاني: شبه البراهمة في إنكار النبوة.

لا زالت الشياطين تجتال الناس عن سواء السبيل، فتوحي إليهم ألوانًا من الشُّبَه، حتى في المُسلَّمات الواضحات، ومن ذلك: شُبَه نسبت في كتب المقالات إلى البراهمة، وتقدم أن من البراهمة من ينكر النبوة، ولهؤلاء المنكرين شُبَهٌ عدة، سأذكر منها ثلاث شُبَهٍ هي التي التزمت بمناقشتها في هذا البحث، وهذه الشبه منها ما يرجع على أصل تقرير النبوة من جهة الإمكان والضرورة والكمال الإلهي، ومنها ما يرجع إلى فرع يتوهم أن بنقضه ينقض الأصل وهو إمكان معرفة النبي وتمييزه عن غيره.

(١) انظر: فصول في أديان الهند، محمد الأعظمي، (١١١- ١١٢).
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، (١٣٧).
(٣) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، (٢٤٢).
(٤) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠١-٦٠٢).

الشبهة الأولى: أن البشر لا يحتاجون إلى النبوة، ولديهم العقل يكفيهم في الوصول إلى ما يحتاجون إليه من المطالب، فالنبي إما أن يأتي بما يوافق العقل، فلا حاجة لنا بما أتى به وقد أدركه العقل، وإما أن يأتي بما يخالفه فلا يقبل، فعلى كل تقدير فالعقل كافٍ في تحصيل المعارف المحتاج إليها، فلا حاجة للنبوة(١).

الشبهة الثانية: الزعم بأن النبوة تعارض الحكمة والعدل الإلهي، لما فيها من تخصيص بعض البشر دون غيرهم بالنبوة(٢).

الشبهة الثالثة: عدم إمكان التمييز بين النبي وغيره من المدعيين، فلو سُلِّم أنها ثابتة فكيف نميز بينه وبين المدعيين (٣).

المبحث الثاني: تقرير وتثبيت لأصل النبوة، ونقض لبعض شبه البراهمة

وفيه تمهيد ومطلبان:

تمهيد:

النبوة من الأصول والأسس المهمة والعُمَد، التي تتجه إليها أذهان العقلاء بعد إقرارهم بوجود الله، إما فطرة وهذا هو الأصل، أو استدلالًا، فبعد هذا الإقرار تتطلب قضية النبوة، فهي الأساس الذي يُبنى عليه الدين، فبإثباته إثبات للدين بتشريعاته وأخباره، وبإنكاره يكون القطع للصلة بين الخالق والمخلوق، فلا دين ولا تشريع ولا خبر حينئذٍ، فلذلك كله؛ فإن البحث في إثبات أصل النبوة من أهم المهمات، وأعظم المطالب، فعليها مدار الدين كله، فهي قطب رحاه، وأساسه الركين.

ولما كانت النبوة بهذا القدر؛ أقام الله على إثبات أصلها دلائل عقلية متنوعة، واعتبارات لأمور يمنع العقل أن تكون صادرة من غير نبي مسدد مرسل من الله، فما سيأتي من الدلائل هي دلائل يقينية تدل على إثبات جنس النبوة، وتمنع فرض امتناعها تارة أخرى.

(١) انظر: تحقيق ما للهند من مقولة، البيروني، (٧٥)، الإرشاد، الجويني، (٢٤٢)، الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠٢)، تلبيس إبليس، ابن الجوزي، (٢١٥)، المواقف، الإيجي، (٥٥٧)، وتاريخ الإلحاد في الإسلام، عبدالرحمن بدوي، (٨٠).

(٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، (٦٠٢) أعلام النبوة، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي الإسماعيلي، (١٥)، وهو رد أبي بكر الرازي الطبيب الذي استمد مادته من شبه البراهمة.

(٣) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠٢)، ابن الحوزي، (٢١٤).

وليُعْلَم أن إثبات جنس النبوة فرع لأصلين: الإيمان بوجود الله، والإيمان بكمال الله ولو إجمالًا، فلا يمكن أن تُتصور دلائل إثبات جنس النبوة، ولا يمكن إثباتها، إلا بعد الإقرار بالأصلين، والتسليم لهما، فمن لم يثبت أحد الأصلين، فلا يُخاض معه في النبوة مناقشة، وتدليلًا، إلا بعد تسليمه لهما، وكذلك من لديه نقص في إثباته للأصل الثاني، فإن إيمانه بأهمية وضرورة النبوة سيكون ناقصًا بحسب نقصه، فالكلام في النبوة «فرع على إثبات الحكمة التي توجب فعل ما تقتضيه الحكمة، ويمتنع ما تنفيه»(١).

والبراهمة المقصودون أصالة بهذا البحث، يؤمنون بوجود إله هو الأول وهو العلة لوجود هذا العالم باعتقادهم، ويثبتون له جملة من الكمالات والتنزيه، ولكن طريقتهم في جميع ذلك ليست مستقيمة، فتارة يثبتون الخلق، وتارة يقولون بوحدة الوجود، وسبب هذا الاضطراب هو غموض الفلسفات التي قامت عليها عقيدتهم، والمحصل الذي سنبني عليه الرد وهو مقرر عندهم غير منكر، ومذكور على وجه التسليم في اعتراضاتهم على النبوة المذكورة في كتب المقالات: أنهم يؤمنون بوجود إله هو الأول وهو العلة لهذا الكون، وهذا الإله متصف بجمل من الكمالات منها العدل والحكمة والقدرة (٢).

المطلب الأول: الرد الإجمالي بتقرير وتثبيت النبوة بالدلائل، ونقض مجمل لأصول الشبه المذكورة.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تحديد المراد بالدلائل هنا.

اعلم أن الدلائل المذكورة هنا لإثبات جنس النبوة، هي دلائل عقلية يقينية، وهذه الدلائل منها شرعي ذكره الله لإثبات إمكان النبوة، أو ضرورتها للجنس البشري، وهي كذلك عقلية باعتبار حكم العقل بها معتبرًا لما ثبت ضرورة ويقينًا.

أما الشرع التفصيلي: فهو مؤكد للنبوة بعد ثبوتها عقلًا، ومثبتًا لها، ومقررًا، فشرائع الأنبياء وأحوالهم مؤكدة لثبوت جنس النبوة أولًا، ثم مقررة لثبوتها لهذا النبي المعين ثانيًا.

(١) النبوات، ابن تيمية، (٢ / ٩١٧).

(٢) انظر: تحقيق ما للهند من مقولة، البيروني، (٢٠)، الفصل، ابن حزم، (١٣٧)، الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠٢)، فصول في أديان الهند، محمد الأعظمي، (١٠٠).

«فالنبوءة تثبت بالعقل والفطرة أولاً، ثم يأتي الدليل النقلي أو العقلي الذي يُبرهن على صدق النبي، ودلالة الدليل على المدلول لا تُدرك إلا بالعقل أولاً، ثم يأتي النقل شارحاً ومفصلاً ومبينًا ومؤكداً صدق الأنبياء ووجوب الإيمان بهم جملة وتفصيلاً، وعلى هذا فأدلة النبوءة مقدماتها معلومة بنفسها، كالمقدمة الحسية والبدهية، وبها يستدل على الخفي بالجلي «(١).

المسألة الثانية: مفهوم الدليل.

الدليل لغة: يطلق الدليل ويُراد به المرشد والهادي، والاستدلال هو طلب الدليل، والمدلول هو مقتضى الدليل ونتيجته(٢).

ولفظ الدليل على معنى ما يثبت به العقائد والدعاوى، لم يرد في القرآن بهذا المعنى، ولكن له مرادفات وردت فيه، منها البرهان والحجة والسلطان والبصيرة(٣).

الدليل اصطلاحًا: هو «ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»(٤).

وأكمل منه: «هو ما يكون النظر الصحيح فيه مفضياً إلى العلم بالمدلول عليه»(٥).

فالدليل هو المستلزم لمدلوشله، ومدلوله لازم له، فكل شيء استلزم شيئًا فهو دليل وذاك مدلول له.

المسألة الثالثة: الأسس العقلية التي يقوم عليها إثبات النبوة.

اعلم أن النبوة لما كانت من الأهمية بمكان، كان لإثبات جنسها أدلة متنوعة، تدل على المطلوب، وتعينه، ولما كانت درجات إنكار جنس النبوة متنوعة، كانت أدلتها كذلك، فدليل يقرر الإمكان فقط، ليرفع توهم الامتناع، ويمهد لغيره من الأدلة، ودليل يقرر الحاجة لها وضرورتها للبشر، ودليل فيه اعتبار للكمال الإلهي، ليستقيم الكل على إثبات النبوة يقينًا، بناء على هذه الأوجه، فقد «جاءت دلائل النبوة العقلية في الكتاب والسنة كثيرة ومتنوعة ومفصلة، ربما أكثر من غيرها من أبواب الاعتقاد؛ ذلك أنها هي المستند العقلي العام لسائر مسائل الاعتقاد ودلائلها السمعية، فإذا ثبتت النبوة وجب عقلاً قبول سائر ما يخبر به النبي عن الله - تعالى - واليوم الآخر وسائر الأمور الغيبية، لذلك كانت دلائل النبوة من أعظم الطرق عند السلف لمعرفة الله - تعالى

(١) أفي النبوءة شك، سامية البدري، (٧٤).
(٢) انظر: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، سعود العريفي، (١٧).
(٣) انظر: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، سعود العريفي، (١٨).
(٤) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، (٢٩٢/٢).
(٥) النبوات، ابن تيمية، (١/ ٥١٤).

- وإثبات وجوده»[1].

أولًا: إمكان النبوة.

فإن النبوة ممكنة باعتبار قدرة الله، وكماله، فليست ممتنعة عقلًا، فالعقل لا يفرض امتناعها، ولا تستلزم المحال، فكون الله يوحي لبعض خلقه وحيًا ليس ممتنعًا عقلًا، فإذا كانت كذلك فهي ممكنة، لا ممتنعة، ومن حكم بامتناعها من الملاحدة، فحكمه مبني على أساس إنكار وجود الله، فلا يبحث معه في إمكانها، إلا بعد إثبات مستندات هذا الإمكان، من وجود رب، خالق، قادر له الكمال، منزه عن النقص، أو أن يكون حكمه مبنيًّا على اعتقاد النقص في الله سبحانه، أو يكون لاعتبارات واهية كما سيأتي.

أما من كمل تصوره عن الرب وكماله، وأثبت ذلك، فإنه يسلم لهذا المطلب تسليمًا كاملًا لا تردد فيه، وبقدر نقصه ينقص تسليمه.

دليل الإمكان:

فإن الأدلة العقلية حكمت بإمكان النبوة، وقام على ذلك البرهان القطعي، «فلا واسطة بين الجواز والاستحالة، وإذا انتفت الاستحالة تَعَيَّنَ الجواز؛ والدليل على أن بعثة الرسل ليست من المستحيلات: أن الاستحالة إما يرجع إلى النفس، كاستحالة انقلاب الجنس واجتماع الضدين ونحو ذلك، وبعثة الرسول لا تؤدي إلى انقلاب الجنس، وليس في ذلك اجتماع النقيضين. وليس في أن يأمر تعالى عبدًا من عباده بأن يُشرع الأحكام جهة تمتنع[2]».

فتنوعت أوجه البراهين على إمكانها، وإليك برهان موصل للمطلوب:

عموم قدرة الله على كل شيء:

فإن البراهين قامت على إثبات قدرة الله سبحانه، وباعتبار هذه القدرة، فإن النبوة ممكنة الحصول لتعلق قدرة الله بها، بل فإن «إرسال رسول من البشر يبلغهم رسالات ربهم ويهديهم إلى صراط مستقيم أبلغ في قدرة الرب ورحمته بعباده وإحسانه إليهم، وأعظم إثباتًا للكمال من كون ذلك غير ممكن له، ومن امتناعه عن فعله»[3].

وقد أنكر الله على من تعجب من إرسال رسول لهم منهم، قال -تعالى-: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ

(١) الأدلة العقلية النقلية، سعود العريفي، (٤٥٠).

(٢) شرح الإرشاد، أبو القاسم الأنصاري، (١١٥).

(٣) الدرء، ابن تيمية، (١٠ / ٢٤) وفيه كلمة (عنه ممكن)، والمثبت من تصويب د سعود العريفي.

إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ ٢﴾ [يونس: ٢]، وقال كل من نوح وهود لقومه فيما حكاه الله -تعالى-: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ٦٣ ﴾ [الأعراف:٦٣]، وقال -تعالى- عن كفار قريش: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤] (١).

فلا عجب ولا غرابة في النبوة، إذا تقرر أن الله هو الخالق القادر، الرحمن الرحيم الحكيم، الكامل، وأن له الأمر والنهي، فأراد أن يرسل للبشر رسولًا، يبلغهم ما ينجيهم وما يقربهم إليه.

وقرر إمكان النبوة في أول سورة نزلت على النبي ﷺ، قال -تعالى-: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ٥ ﴾ [العلق:١-٥].

فذكر «بعد الخلق التعليم - الذي هو التعليم بالقلم، وتعليم الإنسان ما لم يعلم، فخص هذا التعليم الذي يستدل به على إمكان النبوة «(٢).

فالنبوة نوع من التعليم، وذكرها بعد خلق الإنسان، إشارة إلى قياس الأولى، فليس «جعل الإنسان نبياً بأعظم من جعله العلقة إنساناً، حيًّا، عالماً، ناطقاً، سميعا، بصيرا، متكلمًا، قد علم أنواع المعارف؛ كما أنه ليس أول الخلق بأهون عليه من إعادته. والقادر على المبدأ كيف لا يقدر على المعاد؟ والقادر على هذا التعليم كيف لا يقدر على ذاك التعليم وهو بكل شيء عليم، ولا يحيط أحد من علمه إلا بما شاء (٣)».

المحصل: فتحصل مما تقدم، دفع دعوى امتناع النبوة، وتقرير إمكانها، وأنها غير محالة عقلًا، بل هي ممكنة عقلًا، وتحققها لا يستلزم المحظور، بل في تحققها تأكيد لما ثبت يقينًا من كمال قدرة الله وصفاته.

وهذا القدر فيه تمهيد للمطلوب الأعظم، وهو إثبات تحقق النبوة، مع تقرير ضرورة النبوة للبشر، فهذا القدر ممهد للإثبات، وليس مثبتًا في نفسه.

ثانيًا: ضرورة النبوة للجنس البشري.

إذا تأملت خصائص هذا الجنس البشري، واحتياجاته، والطبيعة التي خُلِق عليها؛ علمت أنه مفتقر لأمور لا صلاح له إلا بها، فحياته مفتقرة لنظام محكم، يخضع له ويدين، ليصلح

(١) انظر: الأدلة العقلية النقلية، سعود العريفي، (٤٥٣).
(٢) الفتاوى، ابن تيمية، (١٦/ ٢٦٣).
(٣) الفتاوى، ابن تيمية، (١٦/ ٢٦٤).

حاله، ومفتقرة لمعرفة خالقها والتقرب إليه، افتقارًا ملحًّا في فطرتها، مركوزًا فيها، وهذا مُدرَك بداهة، فمن «القضايا العقلية أن نوع الإنسان يحتاج إلى اجتماع على نظام وصلاح، وأن ذلك الاجتماع لن يتحقق إلا بتعاون وتمانع، وأن ذلك التعاون والتمانع لن يتصور إلا بحدود وأحكام، وأن تلك الحدود والأحكام يجب أن تكون موافقة لحدود الله وأحكامه، فلزم العقل ضرورة أن يكون بين الناس شرع يفرضه شارع يتلقى من الله وحياً، وينزله تنزيلاً على عباده» (١).

فلما كنت حاجة البشر لها بهذا القدر، اقتضت رحمة الله إرسال الرسل لهم، فالرسالة «ضرورية في إصلاح العبد في معاشه ومعاده، فكما أنه لا صلاح له في آخرته إلا باتباع الرسالة، فكذلك لا صلاح له في معاشه ودنياه إلا باتباع الرسالة، فإن الإنسان مضطر إلى الشرع، فإنه بين حركتين: حركة يجلب بها ما ينفعه، وحركة يدفع بها ما يضره، والشرع هو النور الذي يبين ما ينفعه، وما يضره، والشرع نور الله في أرضه وعدله بين عباده، وحصنه الذي من دخله كان آمنًا.

وليس المراد بالشرع التمييز بين الضار والنافع بالحس، فإن ذلك يحصل للحيوانات العجم، فإن الحمار والجمل يميزان بين الشعير والتراب، بل التمييز بين الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده كنفع الإيمان، والتوحيد والعدل، والبر والتصدق والإحسان، والأمانة والعفة والشجاعة، والحلم والصبر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصلة الأرحام، وبر الوالدين والإحسان إلى المماليك والجار، وأداء الحقوق، وإخلاص العمل لله، والتوكل عليه، والاستعانة به والرضا بمواقع القدر به والتسليم لحكمه، والانقياد لأمره، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وخشيته في الغيب والشهادة، والتقرب إليه بأداء فرائضه واجتناب محارمه واحتساب الثواب عنده، وتصديقه وتصديق رسله في كل ما أخبروا به، وطاعته في كل ما أمروا به، مما هو نفع وصلاح للعبد في دنياه وآخرته، وفي ضد ذلك شقاوته ومضرته في دنياه وآخرته.

ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده وأشرف مننه عليهم: أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم، بل أشد حالاً منها، فمن قبل رسالة الله واستقام عليها؛ فهو من خير البرية، ومن ردها وخرج عنها؛ فهو من شر البرية، وأسوأ حالًا من الكلب والخنزير والحيوان البهيم(٢)».

(١) نهاية الإقدام، الشهرستاني، (٤٦٢).
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٩٩/١٩).

ولهذا الاحتياج أوجه عدة من التدليل، ولتحديد النبوة دون غيرها من الاحتمالات، براهين ساطعة، سأذكرها لتقرير ما تقدم، ولدفع الاحتمالات الأخرى في تعيين غير النبوة ملجأ.

أدلة ضرورة النبوة للجنس البشري دون غيرها:

الأول: أن الافتقار في الإنسان ذاتي، فهو مفتقر لخالقه، خاضع له خضوعًا مطلقًا، وهذا الخضوع الذي هو شيء ذاتي في الإنسان، قد يعتريه نقص وخلل بسبب النسيان والذهول، أو بسبب ضعف الإرادة والقصد، فيحتاج إلى تذكيره بما غفل عنه.

ومصدر هذا التذكير لا يمكن أن يكون من جنس الإنسان نفسه، فقد فرضنا أن الإنسان يعتريه النقص والخلل، فإذا أرجعنا مصدر التذكير إليه، فلا نأمن من وقوع الخلل والنقص في هذا المصدر، فلابد أن يكون مصدر التذكير ممن يتصف بالعلم المطلق، والجبروت، والملكوت، والعظمة، والسلطان، وهو الله.

ثانيًا: إن نفوس البشر تتشوف إلى معرفة خالقها، والتقرب له بأنواع من القرب، فالله هو خالقنا، وخالق الكون، فالعقول لابد من أن تطلب معرفة نعوت هذا الخالق، ولا تهدأ النفس إلا بمعرفته، فهي في حاجة إليه أشد من أي حاجة ورغبة، ومصدر هذه المعرفة لا يمكن أن يكون إلا الله سبحانه [1].

ثالثًا: فمن المدرك «أن حاجة الناس لتنظيم معايشهم، ودفع الاختصام، وتنظيم حقوقهم وواجباتهم، أمر أعقد من أن يحسنه البشر الذين تقصر مداركهم عن ربط الأمور ببعضها على أسلم صورة في ظل تداخلها المعقد، وأثر الثقافات والعوائد على عقول الناس عند تأسيسهم لقوانينهم، وسلطان حظوظ النفس والانتصار للكبراء والأصفياء عند رسم حدود الحقوق وخط الواجبات.

إن رجاء تحقق العدالة هو جزء من منظومة الخلق البديعة؛ فالظن أن الله قد خلق البشر والشجر والزهر بهذا الجمال الخلاب، ثم ترك الخلق بلا هداية، بل أوقعهم في عماية، هو إهدار لمعنى الجمال، ليعود الأمر إلى معنى القبح؛ إذ إن الأشياء الجميلة إذ انتظمت على شكل قبيح، مشوش، لا يقود إلى تناغم، تسفح بذلك معنى الجمال في أصل صورتها ومرمى غايتها»[2].

(١) انظر: ظاهرة نقد الدين، سلطان العميري، (٢/ ٢٥٦_٢٥٨).
(٢) براهين النبوة، سامي عامري، (٢٨).

وبعد أن تقرر هذا؛ علم أن المصدر في ذلك كله هو الله سبحانه، ثم فإن للعقل «أن يتصوَّر سبلًا متنوعة لاتصال الخالق الأحد بالبشر لإعلامهم بالحكمة من بثهم على هذه الأرض، وهذه السبل على نوعين: سبل هداية سماوية بعطية النبوة ...؛ كأن يصطفي الإله حكيمًا نبيلًا صادقًا من البشر ليبلغ الناس الخبر... وسبل أخرى طابعها الكسب؛ باجتهاد ذاتي من الإنسان، كأن يحصل المرء العلم بالله عن طريق الرياضة النفسية [1]» أو عن طريق النظر العقلي.

فأما النظر العقلي: فلا يمكن أن يحصل هذه المطالب على وجه الكمال والسلامة، فإن «العقل إنما يدرك الأشياء لا على وجه الإحاطة التامة والمعرفة الكلية، وإنما يعلمها بوجه جملي، ثم قد يعلم بعض التفاصيل من طريق السمع، أو من طريق ما تمده به الحواس من معلومات» [2].

وكثير من هذه الأمور لا سبيل للحس لها، ولا سبيل للعقل إليها، فهي غيبية، فلا سبيل إليها إلا الخبر والوحي.

ومن المعلوم أن العقل «الإنساني لا يمكنه أن يقدم المعيار الشامل الذي يستوعب كل التصرفات الاختيارية الصادرة من الإنسان، ولا يقدر على بناء الميزان الذي ينطبق على جميع ما يفعله النوع البشري من الأفعال الاختيارية من البيع والشراء، والإعطاء، والأخذ والرد والقول والفعل، وغير ذلك؛ لأن تحديد الميزان المناسب لكل تلك الأفعال.

* **وضبط المعيار العادل فيها لا بد أن يكون مبنيًّا على أساسين:**

الأول: شمول العلم واستيعابه لكل الأفراد.

والثاني: كمال التجرد الذي ينفي كل أصناف الميل والحيد عن الاعتدال.

والنوع الإنساني لا يمكن أن يكون متصفًا بهذين الوصفين ألبتة، فلم يبق إلا أن يكون الله هو الواضع للميزان الذي يضبط تصرفات الإنسان والمعيار الذي يفرق بين أصناف الأفعال الاختيارية التي يقوم بها البشر، وذلك عن طريق الوحي والنبوة.

وقد أشار القرآن إلى هذا المعنى، كما في قوله -تعالى-: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢٥﴾ [الحديد: ٢٥].

فمن أهم وظائف الرسل: إقامة الموازين العادلة، وضبط المعايير المستقيمة.

(١) براهين النبوة، سامي عامري، (٢٧).

(٢) الأدلة العقلية، سعود العريفي، (٣٧).

ونحن لا ننكر أن النوع الإنساني يمكن أن يتوصل إلى بعض المعايير التي تضبط عددًا كبيرًا من التصرفات الحياتية، ولكن بحثنا ليس متعلقًا بهذا القدر، وإنما هو متعلق بالقدر الآخر الذي لا يستطيع أن يصل إليه عقل الإنسان بحال، ثم إن كثيرًا من الأمور التي يدركها العقل الإنساني إنما يدركها على جهة الإجمال لا التفصيل»[1].

ثالثًا: دليل الكمال الإلهي:

فإن الخالق سبحانه متصف بالكمال في صفاته وأفعاله، فله الكمال المطلق، دلت على هذا البراهين العقلية والفطرية كلها، وهو سبحانه منزه عن النقص والعبث، ومن كمالاته جل وعلا: اتصافه بالحكمة، والرحمة، والعدل.

ووجه دلالة هذا الكمال على ثبوت النبوة: أن النبوة لما كانت ضرورية للجنس البشري، اقتضت رحمته - سبحانه- أن يرسل لهم ما يصلح دينهم ودنياهم، رحمة وفضلًا منه، فإرسال الرسل من مقتضيات رحمته سبحانه، قال -تعالى-: ﴿أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ٥ رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦﴾ [الدخان: ٥-٦].

كما اقتضت كمالاته من حكمة وعدل ذلك أيضًا، فإذا تقرر ذلك، عُلِم أن الله لم يترك الخلق هملًا بلا رسول يبلغهم دينهم، وما يحتاجون إليه ضرورة، وإلا كان هذا خلاف ما يقتضيه كماله.

«إذن حينها يمكننا أن نقول: قد اتفق كل مؤمن بالخالق العظيم أنه كلي الخير، كلي القدرة، كلي العدل والحكمة، مما يقتضي أنه لا يترك خلقه هملًا بلا بيان يوضح لهم غاية خلقهم وما وراء موتهم، واتفقوا أيضًا على أن العدل قائم لا محالة لأن الله كلي العدل، وبما أنه يموت الملايين مكلومين كل يوم، ولم يقم العدل بينهم؛ علم الجميع من مقتضى كمال عدله الواجب أن هناك أرضًا أخرى، وزمانًا آخر يُقام فيه العدل، ويُعطى كل ذي حق حقه، فهذا من كمال عدله سبحانه، وعظيم قدرته، وفضل كرمه وجوده، فله الحمد في الأولى والآخرة، وبما أن العقول لا تصل بذاتها إلى غاية الخلق وحكمة العدل وما وراء الموت فكان أن أرسل الله سبحانه رسلًا فضلًا منه وكرمًا وتحقيقًا لكماله، ينيرون السبل ويوضحون الغايات ويرسمون منارات الهدى ويقيمون الحجة ويظهر بهم التكليف على من ابتُعِثُوا فيهم»[2].

(١) ظاهرة نقد الدين، سلطان العميري، (٢/ ٢٦١).
(٢) براهين في مواجهة الملحدين، أحمد ناجي، (١٧٠).

فمن تمام عدله سبحانه: ألا يعذب حتى يرسل رسولًا، تقوم به الحجة عليهم، يكون من جنسهم ليمتثلوا له ويقتدوا به، ولا تكون لهم ذريعة يتذرعون بها، قال -تعالى-: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٤ قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا ٩٥ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا ٩٦ ﴾ [الإسراء: ٩٤-٩٦].

وعن إقامة الحجة عليهم بإرسال الرسل قال -تعالى-: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهۡلِكِي ٱلۡقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهۡلُهَا ظَٰلِمُونَ ٥٩﴾ [القصص:٥٩]، وقال -تعالى-: ﴿ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٦٥ ﴾ [النساء:١٦٥].

فلو أخذهم الله ولم يرسل إليهم رسولًا لكانت لهم حجة يحتجون بها، قال -تعالى-: ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ ١٣٤﴾ [طه:١٣٤]، ويقول -تعالى-: ﴿وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧﴾ [القصص: ٤٧].

فلما أرسل الله لهم الرسل انقطعت حجتهم.

ومن تمام حكمته التامة: ألا يترك الخلق بعد خلقهم هملًا، ليس لهم من يرشدهم إلى ما يحتاجونه أعظم الحاجة، من معرفة لخالقهم، وعبادة، ونظام كامل يصلح لهم حالهم، قال -تعالى-: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] [القيامة:٣٦]، أي: هملاً لا يؤمر ولا ينهى، وقال: ﴿إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ١١١﴾ [المؤمنون:١١٥]، -سبحانه وتعالى- عن ذلك، فلكماله ورحمته وحمته وعدله، أرسل الرسل، رحمة بعباده، تفضلًا منه وكرمًا.

المطلب الثاني: الرد التفصيلي على الشبه المذكورة، وتتميم الرد المجمل.

الشبهة الأولى: أن البشر لا يحتاجون إلى النبوة، ولديهم العقل يكفيهم في الوصول إلى ما يحتاجون إليه من المطالب، فالنبي إما أن يأتي بما يوافق العقل، فلا حاجة لنا بما أتى به وقد أدركه العقل، وإما أن يأتي بما يخالفه فلا يقبل، فعلى كل تقدير فالعقل كافٍ في تحصيل

المعارف المحتاج إليها، فلا حاجة للنبوة[1].

وفيما تقدم من الإشارة إلى المراجع التي نقلت قولهم صراحة بكون العقل هو الموصل للمطلوب، إشارات أخرى بكون الذوق والمعاني النفسية كافية للوصول إليه أيضًا، وهو ما يوافق فلسفة بعض المحدثين الغربيين[2]، وهناك إشارات أخرى إلى كفاية التجربة الحسية [3]، ولذلك سأتمم الجواب على الشقوق كلها باختصار.

الرد:

فأما أن يكون العقل هو الموصل إلى المطالب كلها، فهذه دعوى بينة السقوط والبطلان، ووهم ظاهر.

أما سقوطها: فلأن مجالات العقل محددة، ليست مطلقة في كل مطلوب، فإن أعظم المطالب هو معرفة الله الخالق، ولا يمكن درك تفاصيلها بالعقل، وكذلك تفاصيل الجزاء والعقاب، والمبدأ والمنتهى، وتفاصيل أركان الإيمان ومسائل الغيب، التي تلح الطبيعة البشرية على معرفتها، ومعرفة أسباب خلقها، كل هذا لا يمكن الوصول إليه بعقل حدوده ضيقة، بل يكون بالوحي من الله.

وأما الوهم: فهو فَرْض أن النبوة هي الكاشف الوحيد، والعقل معطَّل عن أي درك، وهذا خلاف المفروض، فالمقرر أن العقل يدرك، ولكن إدراكه قاصر، فالعقل يدرك ضرورة وجود خالق لهذا الكون، ضرورة أن الحوادث لابد أن ترجع إلى محدِث قديم، ولكنه عن تفاصيل هذا الأمر في عجز وقصور، وعن نعوت هذا الخالق في جهل، إن علم بعضها جهل الآخر منها.

وكذلك قد يدرك العقل الحسن والقبح من الأفعال، ويدرك أصل القبح والحسن، ولكنه عاجز عن الإحاطة بحقيقة الأفعال كلها، وتمييزها، ومعرفة الحسن والقبيح منها، على وجه التعيين الشامل.

«فالعقل يدرك حسن العدل، وأما كون هذا الفعل المعين عدلاً أو ظلمًا، فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه في كل فعل وعقد، وكذلك يعجز عن إدراك حسن كل فعل وقبحه، إلى أن تأتي الشرائع بتفصيل ذلك وتبيينه، وما أدركه العقل الصريح من ذلك أتت الشرائع بتقريره، وما كان

(١) انظر: تحقيق ما للهند من مقولة، البيروني، (٧٥)، الإرشاد، الجويني، (٢٤٢)، الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠٢)، تلبيس إبليس، ابن الجوزي، (٢١٥)، المواقف، الإيجي، (٥٥٧)، وتاريخ الإلحاد في الإسلام، عبدالرحمن بدوي، (٨٠).

(٢) دين الفطرة، جان جاك روسو، (٦٨).

(٣) موسوعة الفلسفة (٦١٧/٢).

حسنًا في وقت وقبيحًا في وقت ولم يهتد العقل لوقت حسنه من وقت قبحه أتت الشرائع بالأمر به في وقت حسنه، وبالنهي عنه في وقت قبحه»(١).

ومن قرر اعتراضه فقال: النبي إما أن يأتي بما أدركه العقل، فيكون في العقل كفاية، وإما بما خالفه فلا يقبل(٢).

وهذا مبني على الوهم السابق، بأن المقصود أن الأنبياء تأتي بالمطالب التي يصل إليها العقل فقط، وتبين أن الأنبياء تأتي بالمطالب الضرورية التي لا يصل إليها الإنسان بعقله، أما إتيانهم بتقرير ما بلغه العقل، فهذا فيه زيادة تمكين وتقرير وتثبيت على وجه محكم، لا يصل إلى إحكامه العقل مجردًا.

فلا «يمتنع تأكيد أدلة العقول بما جاء به الرسول، وهذا بمثابة قيام أدلة عقلية على مدلول واحد، وإن كان الاكتفاء يقع بدلالة واحدة فلا نجعل ما عداها عبثًا»(٣).

أما أن يأتي بما يخالفه، فهذا فرض ممتنع أصلًا، فالنبي قد أتى من خالق العقل، ليكلف العقلاء بالشرائع، فمناط التكليف هو العقل، فكيف يأتي بما يخالف العقل، بل يأتي بما يوافقه، أو بما لا يخالفه، ولكن العقل لا يصل إليه، فالعقل قد يحار فيه، ولكنه لا يمنعه ولا يستحيله، «فالرُّسل لا يُخبِرون بمحالات العقول، بل بمُحارات العقول، فلا يُخبِرون بما يَعلمُ العقل انتفاءَه، بل يُخبِرون بما يَعجِز العقلُ عن معرفته»(٤).

وأما الذوق والأمور المعنوية فإنها كذلك، لا يمكن أن تكون هي الطريق الكافي لبلوغ المقاصد والمطالب.

فأهل هذا الاتجاه على اختلاف في طرقه، فمنهم يهذب النفس بتعذيبها ليصل إلى غايته، ومنهم من يقتصد، ومنهم من يتأمل الأحوال المحيطة، ليصل إلى مقصوده، ومنهم من يجعل هذا الطريق سبيلاً في معرفة كل جزئية على حدة، فيحكم فيها ما وصل إليه شعوره، قال أحدهم: «لن أستنبط تلك الضوابط من فلسفة متعالية، بل سأكتشفها في سر قلبي كما كتبتها الطبيعة بحروف راسخة، أستشير قلبي في كل نازلة: ما استشعرته خيرًا هو خير، وما بدا لي شرًّا فهو شر،

(١) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، (١١٧/٢).
(٢) الإرشاد، الجويني، (٢٤٢).
(٣) الإرشاد، الجويني، (٢٤٢).
(٤) الدرء، ابن تيمية، (١/ ٨٣).

أصدق دليل هو الضمير» [1].

ولو تأملت حقيقة هذا الاتجاه، لوجدت أنه لم يستند إلى قاعدة أصلًا، فإحالة الأمر إلى ما في النفوس، إحالة إلى مجهول، فنفس الشخص الواحد تختلف مشاعرها في لحظة تجاه شيء معين، ونفوس البشر تختلف مشاعره مع شيء ما، بحسب الاعتبارات المختلفة، فعلى هذا الطريق، تلزم اللوازم الباطلة، من اجتماع النقيضين في محل معين، ومن ارتفاعهما على تقدير أنه لم يلتفت لتحصيل شعور في شيء ما.

وعجز الذوق عن درك المطالب العالية الضرورية إدراكًا محكمًا، كعجز العقل فيما قيل فيه يقال هنا.

وأما أن يكون الموصل هو التجربة الحسية: فهذا لا يختلف عن الاثنين سقوطًا، فهو مبني على قصور في معرفة المطالب الضرورية عند البشر، ففيه غفلة عن البدهيات، ومكابرة للضروريات، فالنبوة الحاجة إليها غير منحصر فيما يمكن تحصيله بالتجربة والحس، بل الحاجة إليها فيما هو أعم وأشمل وأهم، بل وما وصل إليه الحس كذلك لا يصلح أن يكون مطردًا في كل شيء، بل يمكن تخلفه، ويجوز عليه الخطأ و الوهم، فذلك لا يصلح أن يكون قاعدة في الحكم على الأمور، بل ولا الوصول إليها، فالعلم «التجريبي قاصر عن إدراك القيم العليا التي تضبط حياة الإنسان، وأن حياة الإنسان أوسع من أن يستوعبها منهج تجريبي لا يمكنه إدراك ما خرج عن الأمور الحسية، وأن العلم الحديث قاصر عن إدراك الكون الحسي، فكيف يمكنه أن يدرك ما هو أعلى منه وأجل؟! وأثبتنا أيضًا أن الاقتصار على العلم التجريبي في بناء حياة الإنسان له آثار بالغة تؤدي حتمًا إلى القضاء على الإنسان ذاته.

ثم إن هذا الزعم قائم على مقدمة باطلة، وهي: أن الإنسان ليس في حاجة إلى عبادة الله، ولا إلى معرفة ما يقرب منه، وإنما حاجاته كلها تقتصر على ما يتعلق بعيشه وحياته في الأرض، ولذلك فإن العلم يكفي في تحقيق ذلك، وهذه المقدمة غير مسلَّمة، بل هي باطلة في نفسها، فإن عبودية الإنسان الله مكون أساس من مكوناته التي لا يمكن أن ينفك عنها، وهي ضرورة من ضرورات حياته الأساسية، ولذلك فإن الاقتصار على العلم في بناء حياة الإنسان خلل كبير، وانحراف ضخم في التعامل مع الإنسان.

(١) جان جاك روسو، دين الفطرة، (٦٨).

ثم إنه يمكن أن تُقلَب الدعوى على أتباع هذا الزعم، فيقال: إن قولكم ذلك فيه إقرار بأهمية النبوة، وضرورة الحاجة إليها، فإن معنى قولكم أن الناس كانوا في حاجة ملحة إلى النبوة قبل العلم، وهذا يعني أن النبوة ستكون أمرًا ضروريًّا لحياة الإنسان إذا تغير الحال مع العلم وتبدلت الأمور، فزعمكم ذلك ليس فيه قدح في أصل أهمية النبوة، وإنما غاية ما فيه أنكم ترون أن ثمة بديلًا يغني عنها، ولكن ليس لديكم ضمانات كافية في بقاء هذا البديل على حاله» [(١)].

الشبهة الثانية: الزعم بأن النبوة تعارض الحكمة والعدل الإلهي، لما فيها من تخصيص بعض البشر دون غيرهم بالنبوة[(٢)].

الرد:

هذا الاعتراض بالنظر إلى منشئه فهو مبني على أمرين:

١- أن النبوة اختيار عشوائي لشخص من البشر.

٢- الجهل التام بحقيقة التكليف ومعناه.

أما الدعامة الأولى لهذا البناء، فتنقض بتقرير الآتي:

أن النبوة ليست اختياريا عبطيًّا، سبحان الله وتقدس عن ذلك، بل هي محض اصطفاء واختيار من الله، ولا تُنال بالكسب، ولكن هذا المصطفى هو خير الناس في وقته، ومن خيار بني آدم مطلقًا، فالأنبياء خير بني جنسهم في زمنهم، ومن خيار الناس باعتبار بني آدم، فطبقة خيريتهم لا يكون فيها إلا هم، فهم الصفوة في كل جانب يقدر.

«فالرسالة أثرة علوية، وحظوة ربانية، وعطية إلهية، لا تكتسب بجهد، ولا تنال بكسب ﴿وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ ١٢٤﴾ [الأنعام:١٢٤]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢﴾ [الشورى: ٥٢] .. فليس الأمر فيها اتفاقيًا جغرافيًّا؛ حتى ينالها كل من دب ودرج، أو مرتبًا على جهد وكسب؛ حتى يصيبها كل من فكر وأدلج، وكما أن الإنسانية لنوع الإنسان، والملكية لنوع الملائكة ليست مكتسبة لأشخاص النوع، وأن العمل بموجب النوعية ليس يخلو عن اكتساب واختيار لإعداد واستعداد، كذلك النبوة

(١) ظاهرة نقد الدين، سلطان العميري، (٢/ ٣٢٧).

(٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، (٦٠٢) أعلام النبوة، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي الإسماعيلي، (١٥)، وهو رد أبي بكر الرازي الطبيب الذي استمد مادته من شبه البراهمة.

لنوع الأنبياء ليست مكتسبة لأشخاص النوع، وأن العمل بموجب النبوة ليس يخلو عن اكتساب واختيار لإعداد واستعداد» (١).

فالأنبياء لا يُرفع عنهم التكليف، ولا الابتلاء والامتحان، بل يتعرضون لذلك كله، ويقومون بما لا يطيقه غيرهم من صبر وعبادة وتقرب.

أما الدعامة الثانية وهو الجهل بحقيقة التكليف: فهذا الاعتراض مبني عليها كذلك، فإن حقيقة التكليف اختبار وامتحان، فإذا حصلت النبوة للجميع، فأين التكليف بالإيمان بالغيب حينئذ، وإن قدر الإلهام الذي يحمل الناس على العبادة حملًا فهذا فيه مناقضة تامة لحقيقة التكليف.

أما زعمهم أنها تعارض الحكمة: فقد زعم طائفة من المنكرين أن الله لا يرسل من البشر رسولًا، بل من الملائكة، واعتراضهم مبني على أن الحكمة في هذا إرسال الملائكة رسلًا، لا أن تكون الرسالة في أحد من البشر.

قال -تعالى-: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٤﴾ [الإسراء: ٩٤] .

وقال: ﴿وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ٨ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ٩ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ١٠﴾ [الأنعام: ٩-١٠].

الرد:

أن إرسال الرسل من البشر هو مقتضى الحكمة والرحمة، لا كونهم ملائكة، ويتبين ذلك بأمور:

١- أن إنزال ملائكة على البشر آية باهرة، قد تستوجب العذاب باستئصالهم إن لم يؤمنوا.

٢- أن نزول الملك على صورته أمر لا يطيقه البشر، ولا تقوى عليه نفوسهم.

فإن قيل: فينزل على صورة البشر، فيقال: لم ينتف تكذيبهم، فهؤلاء كذبوا من قال إنه بشر ورسول من الله، فإذا قدر أنه قال فأنا ملك ورسول على صورة بشر، لكذبوا الحقيقتين معًا(٢).

٣- أن من رحمة الله بخلقه أن أرسل إليهم رسولًا من جنسهم، فلو كان جنسهم من الملائكة لأرسل إليهم ملكًا رسولًا، إذ الجنس إلى الجنس أميل.

(١) عارج القدس، أبو حامد الغزالي، (١٣٠).

(٢) انظر: النبوات بين الإيمان و الإنكار، فرج الله عبدالباري (٥١).

قال -تعالى-: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا ٩٥﴾ [الإسراء:٩٥].

٤- لو كانت الرسل من الملائكة لما أمكن التأسي بهم وبأحوالهم، لاختلاف طبيعة البشر عن طبيعة الملائكة(١).

الشبهة الثالثة: عدم إمكان التمييز بين النبي وغيره من المدعيين، فلو سُلِّم أنها ثابتة فكيف نميز بينه وبين المدعيين (٢).

الرد:

اعلم أن دعوى عدم إمكان التمييز بين النبي وغيره من المدعيين، في غاية السقوط، وهي دعوى مفروضة لا أساس لها من البينات(٣).

* وسأثبت ذلك بالتفصيل الذي يناسب المقام:

فبعد أن تقرر ثبوت النبوة من جهات مختلفة، ثبوتًا اقتضاه العقل بالنظر إلى كمال الله من جهة، وإلى حقيقة الجنس البشري وحاجته الضرورية من جهة أخرى، فبعد هذا، هل يمكن أن تدرك هذه النبوة، وتميز عن أدعيائها الكذبة، أم أن الأمر لا يدرك، فهي دعوى بين دعاوي بعضها صادق، وبعضها كاذب؟ والحق الذي لا ريب فيه، أنها مُدركة ومتميزة عن غيرها تميز النهار عن ليلته الآفلة، وهذا ما سأبينه باختصار في هذا المطلب، ولن أخوض في تفاصيل الدلائل، ولكن سأذكر ما يقرر فيه أصل الإدراك والتمييز فحسب.

مسألة: النبوة ليست دعوى مجردة عن الأدلة اليقينية الدالة على صدقها ضرورة.

النبي المرسل من الله، مؤيد منه بأدلة يقينية تفيد صدق دعواه يقينًا، فليس الأمر مجرد دعوى وخبر بأنه نبي، فمن المستحيل بالنظر إلى حكمة الله وعدله «أن يجعل مجرد الخبر المحتمل للصدق والكذب دليلًا له، وحجة على الناس»(٤).

فإن «الله سبحانه وتعالى إذا بعث رسولاً أمر الناس بتصديقه وطاعته، فلا بد أن ينصب لهم دليلاً يدلهم على صدقه؛ فإن إرسال رسول بدون علامة وآية تعرف المرسل إليهم أنه رسول: قُبْح

(١) انظر: أفي النبوءة شك، سامية البدري، (١٢٩).
(٢) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٦٠٢)، ابن الحوزي، (٢١٤)
(٣) انظر: النبوات، ابن تيمية، (١/ ٢٢١)، (٢/٨٩٠).
(٤) النبوات، ابن تيمية، (١/ ٢٢١).

وسَفَه في صرائح العقول، وهو نقص في جميع الفطر، وهو سبحانه منزه عن النقائص والعيوب»[1].

مسألة: أدلة النبوة متنوعة متكاثرة.

اعلم أن أدلة صدق النبي، التي تميزه عن غيره، ليست منحصرة في دليل معين، بل هي أدلة متكاثرة متنوعة، لتميز النبي عن غيره يقينًا لا ظنًّا، قال -تعالى-: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢٥﴾ [الحديد: ٢٥] وقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٨٣﴾ [غافر: ٨٣]، والبينات هي الآيات الدالة على صدق دعواه.

وهذه الأدلة كثرت لما اشتدت حاجة الناس لها، لكونها متعلقة في أصل عظيم، «فإن الناس كما قويت حاجتهم إلى معرفة الشيء، يسر الله أسبابه، كما يتيسر ما كانت حاجتهم إليه في أبدانهم أشد. فلما كانت حاجتهم إلى النَّفَس والهواء أعظم منها إلى الماء، كان مبذولاً لكل أحد في كل وقت. ولما كانت حاجتهم إلى الماء أكثر من حاجتهم إلى القوت، كان وجود الماء أكثر.

وكذلك لما كانت حاجتهم إلى معرفة الخالق أعظم، كانت آياته ودلائل ربوبيته وقدرته وعلمه ومشيئته وحكمته أعظم من غيرها. ولما كانت حاجتهم إلى معرفة صدق الرسل - بعد ذلك - أعظم من حاجتهم إلى غير ذلك، أقام الله سبحانه من دلائل صدقهم، وشواهد نبوتهم، وحسن حال من اتبعهم، وسعادته ونجاته، وبيان ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح، وقبح حال من خالفهم، وشقاوته، وجهله وظلمه، ما يظهر لمن تدبر ذلك: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾ [النور: ٤٠]" [2].

مسألة: هناك فرق بين واضح بين النبي وبين المدَّعِي.

فمن أوضح الواضحات على من كان لديه مسكة من عقل: التمييز بين النبي والمدعي، لكون حال الاثنين من أَبْيَن الأحوال، فالنبي من أصدق الناس وأكملهم سيرة، والمدَّعي من أكذبهم وأخبثهم طوية، فلا يقدم على هذا الأمر العظيم الجلل ويقول (أنا نبي) إلا أصدق الصادقين وخير الناس وهو النبي الصادق، أو أكذب الكذابين وأفجر الناس وهو المدعي الكاذب.

(١) النبوات، ابن تيمية، (٢/٨٩٠).

(٢) الجواب الصحيح، ابن تيمية، (٥ / ١٤١).

«فإذا كان مُدَّعي «الرسالة» لم يكن صادقًا فلا بد أن يكون كاذبًا عمدًا أو ضلالًا؛ فالتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى «النبوة»، فكيف بدعوى «النبوة»؟!

ومعلوم أنَّ مُدَّعي «الرسالة» إما أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإما أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم؛ ولهذا قال أحد أكابر ثقيف للنبي ﷺ لما بلغهم الرِّسالة ودعاهم إلى الإسلام: والله لا أقول لك إلا كلمة واحدة: إن كنت صادقًا فأنت أجل من أن أرد عليك، وإن كنت كاذبًا فأنت أحقر من أن أرد عليك.

فكيف يشتبه أفضل الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلهم، وما أحسن قول حسان:

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت بَدِيهَتُه تأتيك بالخبر

وما من أحدٍ ادَّعى «النُّبوَّة» من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشَّياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، وما من أحدٍ ادَّعى النُّبوَّة من الصَّادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييز.

فإنَّ الرَّسول لا بُدَّ أن يُخْبِر النَّاس بأمور، ويأمرهم بأمور، ولا بُدَّ أن يفعل أمورًا. والكَذَّابُ يظهر في نفس ما يأمر به وما يُخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة، والصَّادقُ يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه ويفعله ما يظهر به صدقه من وجوه كثيرة.

بل كل شخصينِ ادَّعيا أمرًا من الأمور: أحدهما صادق في دعواه، والآخر كاذب؛ فلا بُدَّ وأن يبين صدقُ هذا وكذب هذا من وجوه كثيرة؛ إذ الصدق مستلزم للبر، والكَذِبُ مستلزم للفجور» [1].

فإذا تقرر هذا؛ تبين أن الاستدلال على النبي من أظهر الأمور، ومن أيسرها، وأنه أمر ممكن بَيِّنٌ لا لبس فيه، وأن التمييز بينه وبين المدَّعي حاصل ضرورة وبداهة، بطرق كثيرة يقينية.

محصل القول: أن الأنبياء أتوا بأدلة تختص بهم، خارجة عن مقدرة البشر والجن، ولا يمكن أن تلتبس بغيرها فلها أوصاف خاصة بهم منها:

١- التعدد، فلا تنحصر بنوع واحد، بل هي شاملة لأنواع من الجهات، يعجز الجن والإنس الإتيان ببعضها، فكيف بها مجتمعة، فهي شاملة لحال الرسول، وصفاته، وما جاء به من التشريع والأخبار، وما ظهر على يديه من البراهين.

(١) الأصبهانية، ابن تيمية، (١/ ٦٦٠).

٢- اليقينية، فأدلة النبوة يقينية لا ظنية، وقد تختلف في درجاتها فيكون بعضها أظهر من بعض بحسب اختلاف المتلقين.

٣- الخروج عن قدرة البشر والجن، فما أتى به الأنبياء خارق للسنن والقوانين الكونية على الحقيقة.

٤- الخصوصية، فهي خاصة بالأنبياء لا تكون لغيرهم، وكرامات الأولياء من أدلة صدق النبي، فهي لا تقع إلا ممن اتبع النبي، فوقوعها من دلائل النبوة [١]، أما خوارق الكذبة فهي خارقة لعادة قومهم لا مطلقًا، فهي مقدورة للجن، أو مقدورة لقوم آخرين، بخلاف آيات الأنبياء فهي خارقة مطلقًا، ولا يقدر عليها الخلق، فهي من فعل الله[٢] [٣].

(١) المصدر السابق، (٥٠١/١).
(٢) المرجع السابق، (١٦٩/١).
(٣) وانظر: براهين في مواجهة الملحدين، أحمد ناجي، (١٨٣).

خاتمة

الحمد لله على التمام، وهذا عرض موجز مختصر.

أهم النتائج:

- التعرف على بعض الشبه القديمة في إنكار النبوات.
- والتنبيه على أن كثيرًا من الشبه الحية الحاضرة في زمننا لها نسب قديم، فلابد أن ينتبه إليه ليعرف المأخذ والأصل.
- وأن أكثر هذه الشبه قد تناولها علماء الملة المحمدية بالرد والنقض، فيلتفت إلى جهودهم ويستفاد منها، مع لحظ بعض الأصول المستدركة فتقوم وتصحح ليستقيم الرد على بنيان مشيد بأسس متينة قويمة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

١) الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، سعود العريفي، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى ١٤١٩.

٢) تلبيس إبليس ، ابن الجوزي، مدار الوطن للنشر ، الطبعة الأولى ٢٠١٦.

٣) الأصبهانية، ابن تيمية، ت عبدالله آل غيهب ، دار العمرية ، الطبعة الأولى.

٤) أفي النبوءة شك، سامية البدري، مركز دلائل ، الطبعة الأولى ١٤٣٧.

٥) براهين النبوة والرد على اعتراضات المستشرقين والمنصرين، سامي عامري، دار تكوين ، الطبعة الأولى ١٤٣٨.

٦) براهين في مواجهة الملحدين، أحمد ناجي، مفكرون الدولية للنشر، الطبعة الأولى ١٤٤١.

٧) تاريخ الإلحاد في الإسلام، عبد الرحمن بدوي، سينا للنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٣.

٨) تحقيق ما للهند من مقولة، البيروني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ١٣٧٧_١٩٥٨.

٩) جان جاك روسو، دين الفطرة، ترجمة عبدالله العروي، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ٢٠١٢.

١٠) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤١٩.

١١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية ١٤١١.

١٢) أعلام النبوة، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي، تصحيح صلاح الصاوي، مؤسسة بزوهشي حكمت وفلسفة إيران ١٣٨١.

١٣) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة، الطبعة الأولى.

١٤) ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي الحديث، سلطان العميري، دار تكوين، الطبعة الثانية ٢٠١٨.

١٥) معارج القدس في مدارج معرفة النفس، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

١٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

١٧) مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد القاسم، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٨) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، دار عالم الفوائد.

١٩) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٩٨٧.

٢٠) موسوعة الفلسفة، عبدالرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٤.

٢١) النبوات، ابن تيمية، تحقيق عبدالعزيز الطويان، دار الهدي النبوي، الطبعة الأولى ١٤٣٧.

٢٢) النبوات بين الإيمان والإنكار، فرج الله عبدالباري، دار الآفاق العربية الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

٢٣) نهاية الإقدام في علم الكلام ، الشهرستاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

٢٤) الملل والنحل، أبي الفتح محمد الشهرستاني، دار المعرفة، الطبعة الثالثة ١٩٩٣.

٢٥) شرح الإرشاد، لأبي القاسم الأنصاري، دار الضياء، الطبعة الأولى ٢٠٢٢.

٢٦) منهج الإمامين ابن الجوزي وابن القيم الجوزية في تناول الأديان الوضعية، أحمد خليل، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.

٢٧) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٢٨) الأديان الوضعية في مصادرها المقدسة، إبراهيم محمد إبراهيم، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥.

٢٩) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، السكسكي الحنبلي، مكتبة المنار الطبعة الأولى ١٩٨٨.

٣٠) فصول في أديان الهند، محمد ضياء الأعظمي، دار البخاري، الطبعة الأولى ١٩٩٧.

٣١) مقارنة الأديان- أديان الهند الكبرى، أحمد شلبي، الطبعة الخامسة ١٩٧٩.

٣٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري ، دار الجيل.